الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

القضية المنحرفة وتسوير المحمول عند ابن سينا

Anomaly Prepositions and the Quantification of Predicate by Ibn Sina

أ.عجوط محمد
أستاذ المنطق الصوري بقسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف
adjoutemohamed@gmail.com

ملخص

قسّم أرسطو القضايا الحملية التي من شأنها أن تكون إحدى مقدمات القياس أو نتيجته إلى أربعة أنواع؛ كلية موجبة أو سالبة، وجزئية موجبة أو سالبة. ويُلاحظ أنّ المعلّم الأول اهتم بتسوير الموضوع ولم يُشر إطلاقا إلى كمّ المحمول. ومع بدايات المنطق الرمزي المعاصر الذي يميل إلى الكم والماصدق، نادى المنطقي الإنجليزي وليام هاملتون بتسوير المحمول كذلك لتحقيق التناظر بين الموضوع والمحمول وتعاكسهما، فحوّل القضية إلى معادلة والمنطق إلى حساب، و انتهى إلى ثماني قضايا.

ولكن في الحقيقة، وقبل قرون من ذلك في العالم الإسلامي، عرف ابن سينا نظرية تسوير المحمول تلك، وذكر من القضايا المسورة المحمول ما يفوق تلك التي ذكرها هاملتون، ذلك لأنّ ابن سينا سوّر محمول القضية الشخصية والقضية المُهملة، فضلا عن تسوير القضية المحصورة، وجمع بين العرض المُفصّل والنقد الدقيق في كتابه (الشفاء) الذي تُرجم إلى اللاتينية في مرحلة مبكّرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي.

الكلمات الدالة : القضايا الحملية، القضية المنحرفة، تسوير الموضوع، تسوير المحمول، الماصدق، القضية المحصورة، القضية الشخصية، القضية المهملة.

Abstract

Anomaly propositions and the quantification of predicate by Ibn Sina

Aristotle had divided predicate propositions wich may be considered as one of the syllogism premisses or its conclusion into four kinds : affirmative or negative universal and affirmative or negative particular.Its obvious that the first teacher was interested in the quantification of the subject denying completely to mention the quantity of predicate.By the beginning of the symbolic logic that tends toward the quantity and denotation.the British logician ,William Hamilton raised the idea of quantification of predicate as a means to realise a symetry and reciprocity between the subject and the predicate and their reciprocity.He leaded the proposition to another point related to the equation and logic to the arithmetic, then he concluded to find out eight propositions. However,since ages,we found in Islamic heritage that Ibn Sina described the notion of the quantification of the predicate mentioned before,he had well discussed the matter more than what Hamilton did.It is, so ,because Ibn Sina had quantified the predicate into the singular proposition and the indefinite proposition in addition to the quantification of the predicate as a quantified proposition.He,also,bounded between a detailed explanation and the finite critic in his book (A-SHIFAA)(= Healing) wiche had been translated into the Lain language during the second half of the twelfth century

Key words : *Predicate proposition. Anomaly proposition. Quantification of subject. Quantification of predicate. Comprehension. Denotation. Quantified proposition. Singular proposition. Indefinite proposition.*

مقدمة

بعد أن بيّن أرسطو أنّ القضية المنطقية إنّما هي القول الجازم الذي يحتمل الصدق والكذب[1] ، بحث في القضايا من حيث الكيف، أي الإيجاب والسلب، كما أنّه نظر فيها من جهة كمّ الموضوع، فانتهى إلى أربعة أنواع من القضايا الحملية المحصورة

هي:

1/ القضية الكلية الموجبة، مثل قولنا: كل إنسان فان.

2/ القضية الكلية السالبة، مثل قولنا: لا إنسان فان.

3/ القضية الجزئية الموجبة، مثل قولنا: بعض الإنسان عالم.

4/ القضية الجزئية السالبة، مثل قولنا: ليس بعض الحيوان إنسانا.

تلك هي القضايا المعتبرة عند المعلم الأوّل في الاستدلال، ويُلاحظُ أنّ أرسطو اهتمّ بكمّ الموضوع ولم يشر إلى كمّ المحمول، فأعتبر الأوّل ماصدقيا والثاني مفهوميا، ذلك لأنّ الأصل في القضية الحملية ذات الصورة (موضوع – محمول) عنده هو أنّها قول يحمل صفة على موصوف، فالقضية (كل إنسان فان) معناها أنّ كل فرد من أفراد الإنسان موصوف بصفة الفناء، وعليه كان المعتبرُ في استغراق الموضوع الكمّ وفي المحمول الكيف، وكان تحديدُ كمّ القضية تابعا لكمّ الموضوع مع إغفال كمّ المحمول، إذ السور (كل ، لا واحد، بعض، ليس بعض) في الأصل إنّما هو معدود في جانب الموضوع.

وفي الفكر الحديث الذي يمتاز بميله إلى التفسير الكمّي لكلّ شيء، ومع الإرهاصات الأولى لظهور المنطق الرمزي الحديث، صرّح المنطقي الإنجليزي وليم هاملتون (1788–1856) بأنّه إذا كان الغرض الأساسي في المنطق هو « التعبيرُ الصريح بالألفاظ عن كلّ ما هو موجود ضمنيا في الفكر » [2] ؛ فإنّه لا مناص من التعبير الصريح عن كمّ المحمول، وبذلك انتهى إلى أنّ القضايا المنطقية يمكن أن تُصاغ على صورة معادلات، وأنّ كلّ قضية هي في الحقيقة معادلة بين تصوّرين ذوي ماصدق معيّن وصريح، أي بين كميّتين منطقيتين، وهكذا أدخل على المنطق – كما هو شائع – نظرية التقدير الكمّي للمحمول، أو نظرية تسوير المحمول حيث يُنظر إلى الموضوع والمحمول ماصدقيا على حد سواء.

هذا، ولقد نتج عن تسوير المحمول إمكانية تقسيم القضايا إلى ثمانية أنواع، وليس أربعة كما كان الحال عند أرسطو والمشائين، وكذا إمكانية التعبير عن هذه القضايا الثمانية بصوّر معادلات على النحو التالي [3] :

1/ الموجبة الكلّ كُليّة، مثل: كل مثلث هو كل ذي ثلاثة أضلاع.

2/ الموجبة الكلّ جزئية، مثل: كل مثلث هو بعض الأشكال الهندسية.

3/الموجبة الجزء كلية، مثل: بعض الأشكال هي كل مثلث.

4/ الموجبة الجزء جزئية، مثل: بعض الأشكال المتساوية الأضلاع هي بعض المثلثات.

5/ السالبة الكلّ كلية، مثل: لا واحد من المثلثات هو واحد من المربعات.

6/ السالبة الكلّ جزئية، مثل: لا واحد من المثلثات هو بعض الأشكال الهندسية المتساوية الأضلاع.

7/ السالبة الجزء كلية، مثل: ليس بعض الأشكال المتساوية الأضلاع واحدا من المثلثات.

8/ السالبة الجزء جزئية، مثل: ليس بعض المثلثات هي بعض الأشكال المتساوية الأضلاع.

هذا ويرى هاملتون أنّ لتسوير المحمول مزايا عدّة، من ذلك ردّ كلّ أنواع العكس في القضايا إلى نوع واحد. فإذا كان العكس في القضايا كما تصوّره أرسطو إمّا مستويا كعكس الكلية السالبة والجزئية الموجبة إلى نفسهما، وإمّا ناقصا كعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة؛ فإنّ العكس في ظلّ عملية تسوير المحمول واحد، وهو العكس المستوي البسيط، ذلك أنّ عكس قولنا: كل إنسان بعض الحيوان هو بعض الحيوان هو كل إنسان، تماما مثلما إذا كانت س = ص فإنّ ص = س. وبذلك يتحوّل الاستدلال إلى معادلة، والمنطق إلى حساب.

ولكن قبل هاملتون، وفي العالم الإسلامي، عندما حرص أبو علي الحسين بن علي بن سينا (370هـ/980 م - 428هـ/1037م) المُلقّب بالشيخ الرئيس على بيان الفرق بين كون القضية كليّة الموضوع وبين كونها كلية، مع التأكيد على أنّ كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم، قرّر أنّ « السور الكلي يدلّ على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول، فإنّ المحمول وإن كان كليا ، فليس السور يدل على أنّ النسبة لكليته، بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع » [4] .

معنى ذلك أنّه ليس إذا كان المحمول بدوره كليا، صار الحكم كليا في مثل قولنا: (الطلبة حاضرون)، وحتى إذا ما أوردنا لفظا يشير إلى كمّ المحمول مع حذف السور الذي يدخل على الموضوع أصلا كقولنا: (الطلبة كل الحاضرين)، فإنّ ذلك لا يدلّ على عموم الحكم ، وإنّما يدل عليه قولنا:(كل الطلبة كل الحاضرين).

و لمّا كان الغرض من المحمول في القضية الحملية أن يَدلّ على « أنّ طبيعته كيف كانت موجودة في شيء »[5]، وليس الحكم بأفراد المحمول على الموضوع ؛ فإنّ السور إذا دخل على المحمول الذي يُنظر إليه باعتبار المفهوم وليس الماصدق، أو على الحدّ الشخصي الذي يتعلّقُ بوحدة لا تقبل التقسيم سواء كان موضوعا أو محمولا، انحرف عن موضعه اللائق به وخرج بالمحمول عن طبيعته، ولهذا يُسمّي ابن سينا القضايا التي يتمّ تسوير المحمول فيها بالمنحرفات.

بناء على ذلك يتضح أنّ فكرة تسوير المحمول إنّما أدّى إليها اجتهاد ابن سينا في الردّ على من زعم أنّه لا مُهمل إلاّ وهو كلي، وبيان أنّ الألف واللام في اللغة العربية لا تُوجب الحصر الكلّي، وذلك في سياق التمييز بين كلية الموضوع وكلية القضية، فلمّا تمادى به التحليل ، كما يذكر، أحتاج إلى أن يقرّر« أنّ الحصر يجب أن يقع في الحكم من غير تناول للمحمول أيضا، واحتجنا أن نبيّن أنّ تناوله للمحمول كيف يكون، ووقعنا إلى المنحرفات » [6] . فضلا عن إدراكه أنّ المعلم الأوّل لم يشتغل

بتسوير المحمول، « بل الواردون من بعده »[7].

وإذا كان (Tricot.J) يرى « أنّ أطروحة تسوير المحمول قدّرها أرسطو»[8] ، وكان (Bochenski) يذهب إلى مثل ذلك ؛ فإنّ الثاني يؤكّد أنّ الإشارة الواضحة إلى الفكرة، ولكنّها في نفس الوقت خاطفة وغامضة، إنّما كانت من طرف (ثيوفراسط)[9] الوارد بعد المعلم الأول كما ذهب إليه الشيخ الرئيس. ومجمل القول هاهنا إنّ العرض السينوي للقضية المنحرفة أكمل وأشدّ استقصاء من أبحاث سابقيه كما سنرى، فهو لا يقتصر على دراسة المنحرفات المحصورة التي يذكر « أنّ العادة جرت فيها دون غيرها»[10]، بل ويستقصي حال المنحرفات الشخصية والمهملة.

هذا ، وإذا كان انحراف السور عن موضعه الطبيعي يوجب الصدق في بعض القضايا، فإنّه يوجب الكذب في البعض الآخر، والضابط في الحالتين، كما يرى ابن سينا، اعتبار المحمول في القضية الشخصية إنْ كان معنى كليا أو معنى شخصيا، وكذا مادة القضية في الشخصيات والمهملات والمحصورات. والمادة حالة المحمول بالقياس إلى الموضوع، إذ المحمول إمّا أن يستحيل انفكاكه عن الموضوع، وإمّا أن يستحيل ثبوته له، وإمّا أن لا يستحيل ثبوته، فتكون النسبة تبعا لذلك إمّا واجبة وتُسمّى مادة الواجب، وإمّا ممتنعة وتُسمى مادة الامتناع، وإمّا ممكنة وتُسمى مادة الإمكان. والمادة غير الجهة؛ لأن الجهة لفظة مصرح بها بينما «المادة حالة للقضية في ذاتها غير مصرح بها، وربما تخالفا كقولك: زيد يمكن أن يكون حيوانا، فالمادة واجبة والجهة ممكنة»[11].

1/5ـ المنحرفات الشخصية [12]

إذا كان ذلك واضحا، فلنلخّص أحكام المنحرفات الشخصية في هذا الجدول؛

أ / في حالة كون المحمول معنى شخصيا:

السور	القضية	حكمها
كلي موجب	زيد كل هذا الشخص	كاذبة
كلي سالب	زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص	صادقة
جزئي موجب	زيد بعض هذا الشخص	كاذبة
جزئي سالب	زيد ليس كل هذا الشخص	صادقة

يُلاحظ أنّ القضية الشخصية المنحرفة التي يكون محمولها معنى شخصيا كاذبة في الإيجاب، ذلك لأنّ المحمول « إن كان معنى شخصيا فمن البيّن أنّ إدخال الكل أو البعض فيه في الإيجاب هذر» [13] ، كما يُعلّل ابن سينا الذي يقصد من استعمال السور في قولنا:(زيد كل هذا الشخص)، كل واحد من ذلك الشخص، ولا يعنى بالكلّ الجملة. وإذا ثبت ذلك في الإيجاب، فنقيضه، أي السلب، صادق.

ب / في حالة كون المحمول معنى كليا:

وأما إذا كان المحمول في القضية الشخصية المنحرفة معنى كليا؛ فحكم القضايا مايلي:

السور	المادة	القضية	حكمها
كلي موجب	الواجب	زيد كل الإنسان	كاذبة
	الممكن	زيد كل الكاتب	كاذبة
	الممتنع	زيد كل الحجر	كاذبة
كلي سالب	الواجب	زيد ليس ولا واحد من الحيوان	كاذبة
	الممكن	زيد ليس ولا واحد من الكتاب	موقوفة
	الممتنع	زيد ليس ولا واحد من الحجر	صادقة
جزئي موجب	الواجب	زيد هو بعض الإنسان	صادقة
	الممكن	زيد هو بعض الكتاب	موقوفة
	الممتنع	زيد هو بعض الحجر	كاذبة
جزئي سالب	الواجب	زيد ليس كل حيوان	صادقة
	الممكن	زيد ليس كل كاتب	صادقة
	الممتنع	زيد ليس كل حجر	صادقة

ويُلاحظ هنا أيضا التقابل بين السلب والإيجاب، فإذا كان لايصحّ حمل المعاني الكلية بالإيجاب على الشخص؛ فنقيضه وهو حملها عليه بالسلب صادق. ومن جهة أخرى يقصد ابن سينا بالموقوف ما لم يجب فيه صدق ولا كذب بعينه، ويبرهن على ذلك مثلا في حالة كون المادة ممكنة في مثل قولنا:(زيد ليس ولا واحد من الكتاب)، بأنّه كاذب إذا أمكن أن يكون زيد كاتبا. وأمّا إذا أمكن أن لا يكون زيد كذلك، فقولنا ذلك صادق، « وبالجملة فإنّ حمل الممكنات على الأشخاص لا يوجب في قضاياها تعيين صدق ولا كذب ».

كما يلاحظ هاهنا الإشارة الواضحة إلى اعتبار ثلاث قيم، ووجود قضايا لا يمكن التحقق من صدقها أو كذبها، ممّا من شأنه أن يؤسّس لمنطق ثلاثي القيمة(Logique trivalente) يضع قيمة التوقف أو الاحتمال بين قيمتي الصدق والكذب.

2/5ـ المنحرفات المهملة

القضايا المهملة، وإن كان ابن سينا قد قرّر أنّها في حكم الجزئية، إمّا كلية وإمّا جزئية تبعا لقائلها، ولذلك يتردّد حكم المهملة المقرون فيها السورُ بالمحمول بين الصدق والكذب في بعض الأحوال. فإذا اعتبرنا القضية (الإنسان هو بعض الضحاك) كلية لم يجب صدقها ،وإذا اعتبرناها جزئية؛كانت صادقة، وعليه يميّز الشيخ الرئيس عند الحديث عن تسوير المحمول في القضية المهملة بين الواجب العام والواجب المساوي، ويقرر مثلا أنّه إذا كان السور المقرون بالمحمول جزئيا موجبا ؛ صدقت القضية في الواجب العام كقولنا:(الإنسان هو بعض الحيوان). وأمّا في الواجب المساوي مثل قولنا:(الإنسان هو بعض الضحاك)، « إن أُخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه، وإن عنيت إنسانا ما إذ هو إنسان صَدَقَ» [14] .وعلى العموم فحكم القضية

السور	المادة	القضية	حكمها
كلي موجب	الواجب	الإنسان كل الحيوان	كاذبة
	الممكن	الإنسان كل كاتب	كاذبة
	الممتنع	الإنسان كل حجر	كاذبة
كلي سالب	الواجب	الإنسان هو لا واحد من الحيوان	كاذبة
	الممكن	الإنسان هو لا واحد من الكاتب	كاذبة
	الممتنع	الإنسان هو لا واحد من الحجر	صادقة
جزئي موجب	الواجب	الإنسان هو بعض الحيوان	صادقة
	الممكن	الإنسان هو بعض الكاتب	صادقة
	الممتنع	الإنسان هو بعض الحجارة	كاذبة
جزئي سالب	الواجب	الإنسان ليس هو كل الحيوان	صادقة
	الممكن	الإنسان ليس هو كل كاتب	صادقة
	الممتنع	الإنسان ليس هو كل حجر	صادقة

3/ 5 ـ المنحرفات المحصورة [15]

وأمّا في المحصورات الأربع(كم- كس- جم – جس)، فإنّ الشيخ الرئيس ، الذي يبدو أنّه يستعمل الأسوار بطريقة توزيعية، يُحصي ستة عشر صورة للقضية المنحرفة، نذكرها مرفقة بما يرمز به إليها:

هذا، وإذا أخذنا مادة القضية في الاعتبار عند استقصاء أحوال القضية المحصورة المنحرفة، كان عدد ما يُتصوّرُ في ذلك من القضايا: (16) قضية منحرفة × (3) المواد = (48) قضية. ذلك لأنّ ابن سنا عندما اهتمّ بفكرة الصدق في المنحرفات المحصورة، قرّر كذلك أنّ القضية (كل كلية موجبة = كل هو كل) تكذب في جميع المواد، والقضية (كل كلية سالبة = كل لا واحد) مثلا لا تكون صادقة إلاّ في مادة الممتنع. ولنكتفي بتلخيص أحكام القضية المحصورة ، حيث الموضوع مسور بسور كلي موجب في هذا الجدول:

	الموضوع مسور بسور:	ثم قرن بالمحمول سور:	المثال:
1	كلي موجب (كم)	كلي موجب(كم)	كل واحد من كذا هو كل واحد من كذا.
2		كلي سالب (كس)	كل واحد من كذا هو لا واحد من كذا.
3		جزئي موجب (جم)	كل كذا هو بعض كذا.
4		جزئي سالب(جس)	كل كذا ليس كل كذا.
5	كلي سالب (كس)	كلي موجب (كم)	لا واحد من كذا كل كذا.
6		كلي سالب (كس)	لا واحد من كذا هو لا واحد من كذا.
7		جزئي موجب (جم)	لا واحد من كذا هو بعض كذا.
8		جزئي سالب (جس)	لا واحد من كذا ليس كل كذا.
9	جزئي موجب (جم)	كلي موجب (كم)	بعض كذا هو كل كذا.
10		كلي سالب (كس)	بعض كذا لا واحد من كذا.
11		جزئي موجب (جم)	بعض كذا بعض كذا.
12		جزئي سالب (جس)	بعض كذا ليس كل كذا.
13	جزئي سالب (جس)	كلي موجب (كم)	ليس كل كذا كل كذا.
14		كلي سالب (كس)	ليس كل كذا لا واحد من كذا.
15		جزئي موجب (جم)	ليس كل كذا بعض كذا.
16		جزئي سالب (جس)	ليس كل كذا ليس بعض كذا.

القضية	المادة	مثالها	حكمها
كل كلية موجبة (كل- كل)	الواجب	كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان	كاذبة
	الممكن	كل واحد من الناس كل واحد من الكاتب	كاذبة
	الممتنع	كل واحد من الناس كل واحد من الحجارة	كاذبة
كل كلية سالبة (كل-لا واحد)	الواجب	كل واحد من الناس لا واحد من الحيوان	كاذبة
	الممكن	كل واحد من الناس لا واحد من الكاتبين	كاذبة
	الممتنع	كل واحد من الناس لا واحد من الحجارة	صادقة
كل جزئية موجبة (كل- بعض)	الواجب	كل إنسان بعض الحيوان	صادقة
	الممكن	كل إنسان بعض الكاتب	كاذبة
	الممتنع	كل إنسان بعض الحجارة	كاذبة
كل جزئية سالبة (كل-ليس كل)	الواجب	كل إنسان ليس كل الحيوان	صادقة
	الممكن	كل إنسان ليس كل كاتب	صادقة
	الممتنع	كل إنسان ليس كل حجر	صادقة

وفي القضية المحصورة المنحرفة التي موضوعها مسور بسور كلي سالب؛ تكون القضية (لا واحد – كل) صادقة في جميع المواد، والقضية (لا واحد – لا واحد) صادقة في مادة الواجب دون الممكن والممتنع. والقضية (لا واحد - بعض) تصدق في مادة الامتناع فقط، أمّا القضية (لا واحد – ليس كل) فتكذب في جميع المواد. وهكذا بالنسبة للقضية المحصورة المنحرفة حيث الموضوع مُسوّر بسور جزئي موجب، أو حيث هو مسور بسور جزئي سالب.

هذا، ويكشف استقصاء أحوال القضايا المنحرفة أنّ صُوَرها الممكنة ليست كلها صادقة أو كاذبة، فالصوادق من التأليفات الممكنة في القضية الشخصية المنحرفة وعددها

ستة عشرة(16) سبع، والصوادق من القضية المحصورة التي موضوعها مسور بسور كلي موجب مثلا، وعدد صورها بحسب المواد اثنتا عشر(12)،خمس. وإذا كان الشيخ الرئيس يوصي بعدم الالتفات إلى من يزعم أنّ المنحرفات كلها مرذولة فلا تُستعمل إطلاقا، ويقرّر قائلا: « نعم الكاذبات منها بهذه الصفة، وأمّا الصوادق فإنّ السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشيء واحد حُمل على الموضوع بإيجاب أو سلب، فإن انتفعت بشيء في موضع من المواضع، فاستعمله كما تستعمل القضايا التي ليس في محمولها سور البتة» [16] ، فإنّ في كلامه ما يُؤكد من جهة رفض فكرة تسوير المحمول، ذلك لأنّ تسوير المحمول يخرج به عن طبيعته، ويتنافى مع حقيقة الحمل، وعليه فلا ينبغي الاشتغال بكلية المحمول، إذ الواقع أنّه لا يُفكّر طبيعيا إلاّ في الموضوع باعتبار أنّ له كمّا وما صدقا، أمّا المحمول فلا يُفكّر فيه من حيث الماصدق، بل باعتبار المفهوم. ومن جهة أخرى إنّ القول بتسوير المحمول ليس قولا حقيقيا، ومنه يعتبر ابن سينا (الصناعة) في قولنا:« (كل إنسان قابل كل صناعة) ليست المحمول، بل جزءا من المحمول الذي هو (قابل كل صناعة) بتمامه »[17].

وبالفعل، فنحن عندما نقول مثلا:« إنّ المحمول في القضايا السالبة مستغرق(...) إنّما نقصد نفي الصفة بأكملها عن الموضوع »[18]، وبالتالي فنحن لا نتحدّث عن المحمول إلاّ باعتبار المفهوم حيث لامجال للحديث عن الكمّ، ولو أنّنا نظرنا إليه ماصدقيا في مثل قولنا: (زيد ليس كاتبا)، فإنّه عندئذ يكون غير مستغرق مادام هنالك أفراد غير زيد ليسوا بكاتبين كذلك. ثم إنّ ابن سينا الذي يحكم بكذب المحصورات المنحرفة على صورة (كل كذا هو كل كذا)، و (بعض كذا هو كل كذا)، يقرّر كذب القضية الشخصية المنحرفة عندما يكون المحمول معنى كليا وقُرن به السور الكلي الموجب في جميع المواد، فالمحمول إذن في القضية الموجبة سواء كانت كلية أم جزئية غير مستغرق، وحتّى عند قولنا:(الإنسان كل حيوان)، « لم يغن هذا اللفظ المذكور شيئا في الدلالة على كلية الحكم [19] » ، وعليه فلو صدقت القضية(كل إنسان هو كل الحيوان) ؛ لصدقت القضية(زيد كل الحيوان)، إذ « كيف يكون الشخص كلّ شيء من المعاني الكلية » [20].

إلى هنا يمكننا القول أنّ فكرة تسوير المحمول أدّى إليها اجتهاد ابن سينا في بيان أنّ الألف واللام في اللغة العربية لا توجب الحصر الكلي، والردّ على من زعم أنّه لا مُهمل إلاّ وهو كلي. وهو ما يؤكد أنّ المشاكل التي اعترضت سبيل الشيخ الرئيس لم تخطر على بال المعلّم الأوّل أو شُرّاحه من المشائين اليونان في ضوء دراسته للمنطق باللسان العربي، وأنّ فكرة تسوير المحمول عند ابن سينا تندرج في سياق مختلف عن ذلك الذي أشار فيه (ثيوفراسط) و(أمونيوس) إلى الفكرة.

وهنا وجدنا العرض السينوي للقضايا المنحرفة أكمل وأشد استقصاء من أبحاث سابقيه ولاحقيه على حدّ سواء ؛ فهو قد استقصى حال المنحرفات الشخصية والمهملة فضلا على دراسة المنحرفات المحصورة. وفي المقابل لم يدرس سلفه من المناطقة إلاّ تسوير محمول القضايا المحصورة ، كما أنّ الثبت السينوي للمنحرفات المحصورة يتضمّن الأنواع الثمانية التي ذكرها(هاملتون) ويزيد عليها. ثمّ بعد هذا كله ينتقد الشيخ الرئيس فكرة تسوير المحمول كما فعل المناطقة المحدثون أمثال (جول تريكو) و (إدموند غوبلو) و (جون ستيوارت مل) و (كوتيرا) [21] ، فيختزل بذلك جهد أجيال من المناطقة في صفحات من (الشفاء) تجمع بين العرض المُفصل والنقد الدقيق.

وإذا كان (Blanche.R م1898-1975) يرى أنّ المجادلة بين (هاملتون) و (دي مورغان)الذي اتّهمه بانتحال فكرته كانت في غير محلّها، « ولا سيما عندما نعلم أنّ المُهم في النظرية قد سبق في الواقع عرضه قبل سنوات دون أن تلفت الإنتباه كثيرا آنذاك، وذلك في كتاب لـ (جورج بنتام) George Bentham هو Outline of a new system of logic (مخطط لنسق جديد في المنطق)» [22] ؛ فإنّ في هذا ما يؤكد تحوّل القطيعة من مجالها المعرفي إلى قطيعة تاريخية تُلغي استمرارية تاريخ المنطق وتطوره، وتتجاهل مساهمة أجيال من المناطقة الذين كتبوا في المنطق باللغة العربية، وبالتالي أُعتبر المنطق المعاصرُ لاحقا لا سابق له ، ذلك لأنّ الأهمّ في النظرية – كما ثبت لدينا في هذا البحث- قد سبق في الواقع عرضه قبل قرون عند ابن سينا. وعلى عرض الشيخ الرئيس ذلك عوّل الإمام (أبو عبد الله محمد الخونجي)(590-646هـ) صاحب كتاب (الموجز) في المنطق، كما بسط القول في القضية المنحرفة (الإمام محمد بن يوسف السنوسي التلمساني)(832-895هـ) في أعقاب إطّلاعه على أقوال الإمام الخونجي في نفس الموضوع، وذكر أنّ « عدد ما يُتصوّرُ في ذلك من القضايا مائة واثنتا عشرة قضية » [23] ،كما ذكر ضابطا يُعرف به الكاذبُ من ذلك العدد.

ثمّ إنّنا نعلم أنّ (اللاتين) ترجموا الجملة الأولى من المنطق، والفن الأوّل أو المدخل، والفنّ الخامس أو البرهان من كتاب الشفاء، في مرحلة مبكّرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي[24]، أي قبل القرن الثالث عشر حيث حارب القديس(1225-1274)(Thomas d'Aquin م) فكرة تسوير المحمول،علما أنّ القديس توما الإكويني ذكر ابن سينا أكثر من أربعمائة مرة[25].

الهوامش

1-Aristote, ORGANON, De l'interprétation, Traduction par J. TRICOT, Librairie philosophique J.VRIN, Paris, 1966, I, P 77/78.

2- نقلا عن: بدوي عبد الرحمن، المنطق الصوري والرياضي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الرابعة، 1977، ص: 265.

3- Kotarbinski ,T, Leçons sur l'histoire de la logique, Traduit du polonais par Anna Posner, P.U.F, Paris, 1964. P 145

4- ابن سينا ، الشفاء، العبارة، تحقيق محمود الخضيري، وزارة المعارف

العمومية، مصر، 1970، ص : 52.

5- المرجع نفسه، ص: 64.

6- المرجع نفسه، ص: 66.

7- ابن سينا، النجاة، طبعة الشيخ محي الدين الكردي، مصر، 1331 هـ، ص: 36.

8- جول تريكو، المنطق الصوري، ترجمة محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر،1992، ص: 153.

9- Bochenski, O.P, La logique de Théophraste, Librairie de l'université Fribourg en Suisse, 1947, P 51.

10- ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص: 58.

11- ابن سينا، النجاة، ص: 25.

12- ابن سينا، الشفاء، العبارة، م 1 ، ف 8، صص: 54،55،56.

13- المرجع نفسه، ص: 54.

14- المرجع نفسه، ص: 58.

15- المرجع نفسه: ص: 59 إلى 62.

16- المرجع نفسه، ص : 62.

17- المرجع نفسه، ص: 65.

18- بدوي عبد الرحمن، المنطق الصوري والرياضي، ص: 120.

19- ابن سينا، المرجع السابق، ص: 53.

20- المرجع نفسه، ص: 56.

21- انظر : روبير بلانشي، المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل، ترجمة محمود يعقوبي، دار الكتاب الحديث،القاهرة- الجزائر، 2004، ص: 283 .

22- المرجع نفسه، ص: 284.

23- السنوسي أبو عبد الله التلمساني،شرح السنوسي على المختصر في المنطق، (مخطوط)، رقم:20 أ، المكتبة الوطنية، الجزائر، ظهر الورقة 31.

24- فنسك وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرين، المجلد الأول، 1933، ص: 234..

25- المرجع نفسه، ص: 236.